

فرنسا: لا حصانة للمسؤولين عن الوفيات في الحجز:

صدور أحكام بالسجن مع وقف التنفيذ على أفراد الشرطة المدانين بقتل حكيم العجيمي

في 24 فبراير/ شباط، وبعد مرور نحو أربع سنوات على وفاة حكيم العجيمي في حجز الشرطة، أدانت المحكمة الجنائية في غراس اثنين من أفراد الشرطة المتورطين في القبض عليه، بتهمة القتل غير المتعمد، حيث أُدين أحدهما أيضاً بعدم تقديم يد العون إلى شخص معرّض للخطر، كما أُدين شرطي ثالث بعدم مساعدة شخص معرّض للخطر. وحُكم على أفراد الشرطة الثلاثة بالسجن لمدة تتراوح بين ستة أشهر وستين مع وقف التنفيذ. وقد قدم ثلاثتهم دعاوى استئناف ضد أحكامهم.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن تلك الأحكام بالسجن مع وقف التنفيذ تثير بواغث قلق بشأن عدم تناسبها مع خطورة الجريمة. ويحرم القانون الدولي الأحكام التي تسهم في الإفلات من العقاب بالتقليل الحاد من خطورة الجرائم المرتكبة. إذ أن أحكاماً كهذه من شأنها أن ترسل رسالة مفادها أنه عندما يكون الموظفون المكلفون بتنفيذ القوانين جناة مدانين فإنه لن يتم تحقيق العدالة، وبذلك يتم تقويض مبدأ حكم القانون من أساسه.

وكان شرطيان قد أوقفوا حكيم العجيمي في مايو/ أيار 2008، عقب مشادة نشبت بينه وبين موظفي المصرف الذي كان يتعامل معه في غراس. وقد توفي حكيم أثناء القبض عليه، وأتهم سبعة من أفراد الشرطة بالضلوع في حادثة وفاته بمستويات مختلفة، حيث أُدين ثلاثة منهم، بينما بُرئت ساحة الأربعة الآخرين، الذين شاركوا في نقل حكيم من مكان القبض عليه إلى مركز الشرطة في غراس، من تهمة عدم تقديم العون لشخص معرّض للخطر.

ووجدت المحكمة الجنائية في غراس أن وفاة حكيم العجيمي، بحسب تقارير طبية، قد نتجت عن تقييده في الصدر والعنق من قبل شرطيّين من أفراد لواء مكافحة الجريمة. وقضت المحكمة بأنه في حين أن فرنسا تسمح بهذه الأساليب وتعلّمها في أكاديميات الشرطة، وأن استخدام القوة أثناء اعتقال حكيم كان مبرراً بسبب العنف الذي استخدمه عند مقاومة الاعتقال، فإن كلاً من الشرطيّين كان "مهملاً وغير مبالٍ" بالإبقاء على تلك القيود بعد شل حركته وتقييد يديه وكاحليه، بدون التأكد باستمرار من أن تلك الأساليب الخطيرة لم تكن تمنعه من التنفس.

ولطالما دعت منظمة العفو الدولية السلطات الفرنسية إلى منع استخدام أساليب التقييد الخطيرة، وإلى وضع وتنفيذ بروتوكولات ومبادئ توجيهية بشأن الضرورة والتناسب وحدود استخدام القوة، بما في ذلك التدريب العملي على استخدام أساليب التقييد لضمان عدم إلحاق الأذى إلا في أدنى حد ممكن. وتكرر منظمة العفو الدولية هذه الدعوة، وتحث السلطات الفرنسية على إعلان التعليمات المتعلقة بحدود استخدام القوة وأساليب التقييد، التي يتم توزيعها على أفراد الشرطة.

وظل أفراد الشرطة السبعة الذين قُدموا إلى المحاكمة بسبب وفاة حكيم العجمي على رأس عملهم منذ تلك الحادثة. وبمحدود علم منظمة العفو الدولية، فإنه لم تُتخذ أية إجراءات تأديبية بحقهم حتى الآن على الرغم من التوصيات التي قدمتها في أبريل/نيسان 2010" للجنة الوطنية الخاصة بأداب الشرطة"، التي انتابها "الغضب" لأن أفراد الشرطة الذين نقلوا حكيم العجمي لم يفعلوا شيئاً إزاء وضعه الجسدي داخل السيارة، ولكونه لم يكن قادراً على الاستجابة. وكان اثنان من أفراد الشرطة المدانين قد ألقيا بحكيم في المقعد الخلفي لسيارة الشرطة وانطلقا بها، بينما كان رأسه على أرضيتها ورجلاه مرفوعتين إلى أعلى، مع وجود شرطين يحتلان المقعد الخلفي أيضاً.

وفي ضوء توصيات اللجنة الوطنية الخاصة بأداب الشرطة، وانتهاء الدعوى الجنائية المقامة ضد أفراد الشرطة في محكمة البداية، فإن منظمة العفو الدولية تحث وزير الداخلية على بدء اتخاذ إجراءات تأديبية ضد جميع أفراد الشرطة المتورطين في الحادثة بدون أي تأخير.

واستمر المتهمون في القيام بوظائفهم في شرطة غراس منذ وفاة حكيم العجمي، مع أن منظمة العفو الدولية فهمت من تقارير وسائل الإعلام أنه تم نقل الشرطين، في مارس/ آذار، من لواء مكافحة الجريمة إلى وحدة أخرى في غراس.

وفي سبتمبر/أيلول 2011، قال بوبكر العجمي، والد حكيم، لمنظمة العفو الدولية: "إن الأسوأ يتمثل في أن الشرطين ما زالوا يعملان في غراس وكأنهما لم يفعلوا شيئاً."

وتعتبر حالة العجمي إحدى حالات الوفاة الخمس التي وقعت في حجز الشرطة والتي وثقتها منظمة العفو الدولية في تقريرها المعنون بـ: "حياتنا لا تزال معلقة: عائلات ضحايا الوفيات في الحجز لا تزال بانتظار تحقيق العدالة، الذي نُشر في نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، والذي يعكس النواقص المنهجية في التحقيقات والمساءلة في مثل تلك الحالات. وهذه هي الحالة الأولى التي قُدمت إلى المحاكم. إن منظمة العفو الدولية تدعو السلطات الفرنسية إلى ضمان وصول الحالات الأربعة الأخرى، وغيرها من حالات التعذيب وإساءة المعاملة المزعومة على أيدي الموظفين المكلفين بتنفيذ القوانين، إلى نهاية عادلة، وأن يتلقى المسؤولون عنها عقوبات تتناسب مع خطورة الجرائم المرتكبة.

خلفية

ألقى اثنان من أفراد شرطة لواء مكافحة الجريمة القبض على حكيم العجمي (الذي أُشير إليه في وثائق سابقة لمنظمة العفو الدولية باسم عبدالحكيم العجمي)، وذلك عقب وقوع حادثة في أحد مصارف غراس في 9 مايو/ أيار 2008. وقال الشرطيان إن حكيم قاوم الاعتقال بعنف، وإن أفراد شرطة آخرين حضروا لمساعدتهما، وقال شهود عيان ممن تجمعوا حولهم إن أفراد الشرطة قاموا بتقييد يديه وإلقائه أرضاً على وجهه. وجلس أحدهم على ظهره، بينما طَوَّقَ آخر عنقه بذراعه بقوة، وقام ثالث بتثبيت قدميه على الأرض. ووفقاً لشهود عيان، فقد كان لون وجه حكيم بنفسجياً عندما اقتيد إلى سيارة الشرطة، حيث وُضع رأسه على أرضية السيارة ورجلاه إلى أعلى باتجاه المقعد الخلفي. وقد أُعلنت وفاته لدى وصوله إلى مركز الشرطة.

وخلص خبير طبي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2008 إلى القول إن سبب وفاته هو "الاختناق الميكانيكي البطيء" مع " الحرمان من الأكسجين لمدة طويلة" بسبب "الضغط على صدره وعنقه". وفي أبريل/ نيسان 2010، دعت اللجنة الوطنية الخاصة بآداب الشرطة إلى اتخاذ إجراءات تأديبية ضد الشرطيين التابعين للواء مكافحة الجريمة، بسبب استخدامهما القوة غير المتناسبة وغير الضرورية ضد حكيم العجمي، وضد خمسة آخرين من أفراد الشرطة لعدم قيامهم باتخاذ الخطوات الضرورية لإدراك الحالة التي كان يمر بها.

في يناير/ كانون الثاني وفبراير/ شباط 2009، تم استجواب خمسة من أفراد الشرطة بتهمة عدم تقديم العون إلى شخص معرّض للخطر. وفي فبراير/ شباط 2010، استجوب قاضي التحقيق اثنين من أفراد شرطة مكافحة الجريمة للاشتباه في ارتكاب جريمة "قتل غير متعمد". وفي يناير/ كانون الثاني 2012 بدأت محاكمة اثنين من أفراد شرطة لواء مكافحة الجريمة بتهمة "القتل غير المتعمد"، وخمسة آخرين بتهمة "عدم مساعدة شخص معرّض للخطر".